الأبعاد الاقليمية والدولية للمسألة الكردية في تركيا

م.د. محمود عبيد محمد(*)

الملخص

تتناول الدراسة الأبعاد الاقليمية والدولية للمسألة الكردية في تركيا، بوصفها أحدى المسائل التي لاتزال حتى الآن تشكل تحديا هاما بالنسبة لتركيا وسياساتها الاقليمية والدولية، فعلى الرغم من تنوع السياسات التي اتبعتها الحكومات التركيةالتي تمثلتفي عدم الاعتراف بمسألة الأقليات والقومية، أو السياسات الاقتصاديةوالاجتماعية التي طبقت في المناطق الكردية لمدة طويلة من الزمن، إلا أن المسألة الكردية فرضت نفسها داخل تركيا، ولاتزال تؤثر بشكل فعلي على السياسات الداخلية والخارجية لها، وشكلت احد الأسباب التي هددت وحدة وأمن تركيا، لاسيما بعد تأسيس حزب العمال الكردستاني وقيادتهللحركة الكردية بوصفه أقوى التنظيمات الحزبية التي تتزعم الحركة الكردية المسلحة ضد تركيا.

ورغم عدم نجاح الحركة الكردية المسلحة في الانفصال عن تركيا و تحقيق هدفها الأساس المتمثل بإقامة الدولة الكردية المستقلة طيلة مراحل صراعها مع الدولة التركية، إلا أنها تمكنت من الحصول على مكاسب هامة في المجالات الثقافية والسياسية والاجتماعية.

(*)الجامعة التكنولوجية، قسم الاعلام والعلاقات العامة .

Regional and international dimensions of the Kurdish issue in Turkey

.Mahmood.obid.mohamudDr

Abstract :

The study examines the regional and international dimensions of the Kurdish question in Turkey as one of the issues that remains an important challenge for the successive Turkish governments and their regional and international policies. Despite the various policies adopted by these governments, both in terms of non-recognition of the issue of minorities and nationalism , Or in terms of economic and social policies applied in the Kurdish areas for a long period of time, but theKurdish issue has imposed itself inside Turkey and continues to affect its internal and external policies. It is one of the reasons that threatened the unity and security of Turkey, especially in the era of the modern Kurdish movement led by the Kurdistan Workers Party (PKK), which remains the strongest Kurdish party organization that leads the Kurdish movement Armed against Turkey.

Although the armed Kurdish movement failed to break away from Turkey and achieved its basic goal of establishing an independent Kurdish state throughout its conflict with the Turkish state, it was able to gain significant gains in the cultural, political and social spheres.

المقدمة.

تحظى المسألة الكردية بأهمية كبيرة على صعيد السياستين الداخلية والخارجية التركية،وقد اكتسبتالمسألة الكردية في تركيامزيداً من الأهمية والتأثيرمعيروز الحركة الكردية المسلحة التي تمثلت في تأسيس حزب العمال الكردستاني الذي يتبنى النهج المسلح من أجل حكم ذاتي وحقوق أكثر للأكرادعن طريق التصعيد من وتيرة عملياته العسكرية ضد الحكومة التركية.

لقد ادى اندلا ع العمليات العسكرية المتبادلة بين تركيا والحزب الى سقوط العديد من الضحايا بين الجانبين، وتخلّلتها جهود سياسية وعسكرية ومالية كبيرة لحلّ المسألة،الا

ان التوتر لايزال يحكم طبيعة العلاقة بين تركيا والحزب مماساهم في زعزعة الالاستقرار في تركيا،وهو ما دفعتركيا الى تفعيل دور المؤسسة العسكرية التي بدأت بتركيز قواتها في الاجزاء الجنوبية الشرقية من تركياوشن العديد من الهجمات العسكرية ضدهابوصفها مناطق ذات اغلبية كردية.

في اطار سعي تركيا الى تحقيق الاستقرار الداخلي كانت ولاتزال المسألة الكردية على رأس الأولويات السياسية لجميع الحكومات التركية المتعاقبة، فضلا عن كونها احدى العوامل المؤثرة في علاقات تركيا الاقليمية والدولية لاسيما مع استمرار حالة التوتر بين تركيا وحزب العمال الكردستاني وعدم التوصل إلى حل نهائي لها،وذلك في ضوء سياسة تركيا القائمة على ان أي توجه من قبل الاكراد أو غيرهم من الاقليات نحو الاستقلال أو المطالبة بالحكم الذاتي يشكل مظهراً من مظاهر الدعوة إلى تجزئة التراب الوطني لتركيا،وهو ما يوفراطارا شرعيا للحملات العسكرية التي تشنها القوات العسكرية التركية ازاء نشاطات هذا الحزب.

أهمية البحث:

تكمن اهمية البحث في ان المسألة الكردية في تركيا لها امتدادات اقليمية ودولية، وان آثارها لا تقتصر على الداخل التركي، وانما تنعكس على البيئة الاقليمية والدولية.وهي احد الدوافع الرئيسة للسياسة الخارجية التركية تجاه العديد من الدول، فضلا عن كونها احدى القضايا الأمنية في تركيا وإيران والعراق وسورية خلال العقود القليلة الماضية.

فرضية البحث:

تنطلق فرضية البحث من انالمسألة الكردية في تركيا كانت ولاتزالتشكل تهديدا خطيرا للأمن القومي التركي بوصفها مسألة ذات ابعاد اقليمية ودولية وتنطوي على ابعاد سياسية واقتصادية وأمنية تهدد وحدة الأراضي التركية وتستهدف إضعاف قدرات تركيا و دورها الدولي والاقليمي.

اشكالية البحث:

تكمن اشكالية البحث في ان المسألة الكردية في تركيا لم تعد مسألة تركية داخلية بفعل امتداداتها الإقليمية والدولية حتى اصبحت احد ابرز ملفات الخلاف والتوتر بين تركيا والعديد من القوى الدولية والإقليمية الفاعلة بوصفها مسألة تحظى بدعم بعض القوى الدولية والاقليمية ولدوافع واهداف مختلفة، وهو ما جعلهاأحد اهم عوامل عدم الاستقرار في تركيا،فضلا عن كونها استنزفت تركيا وشكلت مسالة مستعصية واجهت الحكومات المتعاقبة في تركيا وفشلت في انهاء المسالة رغم استخدام العديد من الوسائل لاسيما العسكرية، لذا تكمن مشكلة البحث في الأسئلة الأتية:-

- **ما القوى الإقليمية والدولية المؤثرة في تطورات المسألة الكردية في تركيا، ومدى تأثيرها على تركيا؟**
- **ما مدى تأثير المسألة الكردية على علاقات تركيا الإقليمية والدولية؟**

هدف البحث:

يهدف البحث المعرفة طبيعة المسألة الكردية في تركيا وتحديد أبعادها الإقليمية والدولية وتداعياتها على الداخل التركي،لاسيما في ظل تواجد الاكراد في العديد من دول الجوار العراق وايران وسوريا. لذا تتركز أهداف البحث في الأسئلة الآتية.

- **ماطبيعة المسألة الكردية في تركيا؟**
- **ما مدىتأثير البعد الكردي في السياستين الداخلية والخارجية التركية ؟**
- **ماطبيعة السياسة التركية حيال المسألة التركية ؟**

منهجية البحث :

اعتمد البحث على أكثر من منهج وفقالما تفتضيه الضرورة العلمية، فقد اعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليليلفهم التطورات التي رافقت المسألة الكردية في تركيا، كما اعتمد البحث على المنهج التاريخيالذي يركز على الجوانب التاريخية عن طريق دراسة الاحداث والوقائع التي يمكن رصدها في مراحل تاريخية معينة لموضوع

الدراسة و الوقوف على دور العامل التاريخي في الواقع الحالي والمستقبلي للمسألة الكردية.

وفي ضوء فرضية الدراسة تم تقسيم البحث الى ثلاثة محاورتناول المحور الأول/ طبيعة المسألة الكردية في تركيا، أما المحور الثاني فقد تناول/الأبعاد الاقليمية للمسألة الكردية، في حين خصص المحور الثالث لدراسة /الأبعاد الدولية للمسألة الكردية.

المحور الأول/ طبيعة المسألة الكردية في تركيا.

ان طبيعة المسألة الكرديةوتطوراتها وتوجهات السياسة التركية ازائها، ترتبط بخصوصيات الاوضاع القومية في تركيا وطبيعة الخلفيات التاريخية التي مهدت لبروز الحركة الكردية المسلحة وتأثيراتها على المستويات المحلية والاقليمية والدولية.

أولا:خلفية المسألة الكردية في تركيا .

يتوزع الاكراد بين خمس دول، هي: تركيا، والعراق، وإيران، وسورية، وأرمينيا، وقد اصبح الوجود الكردي يمثل مشكلة كبرى في كل من تركيا والعراق وإيران، وكذلك سوريا، بسبب طبيعة السياسات وتوازناتها، وعجز هذه الدول عن استيعاب الكرد في اطار آليات سياسية واقتصادية وثقافية متساوية داخل هذه الدول،وهو ما دفع بالمسألة الكردية في تركيا الى التحول الى صراع مستمر بين الأكراد والدولة التركية بسبب سياسات الانكار والتمايز القومي ضد الأكراد [1].

وتشير التقديرات إلى أن عدد الأكراد يتراوح بين (25_40) مليون نسمة موزعين بنسبة (25%) في تركيا، و(20%) في إيران، (25%) في العراق، و(15%) في سوريا وأرمينيا، و(15%) في الدول التي نشأت بعد تفكك الاتحاد السوفيتي السابق، واستناداً إلى تقديرات عام 2006م، فإنما يقارب(30_40)من مجموع (70) مليون من سكان تركيا هم من الأكراد، ويقدر عددهم بحوالي (5,20) مليون نسمة، ولذلك فان تركيا تعد مركز المعظم الأكراد[2].

يعد الأكراد أحد الجماعات الاثنية الرئيسة في تركيا وهم جزء من أكراد الشرق الأوسط، ويتركزون في(11) مقاطعة في جنوب شرق البلاد وتنتشر الجغرافية البشرية

لأكراد تركيا على مساحة تقدر بنحو(194) كيلو متر مربع[3].وهم يشكلون الأقلية القومية الأكبر في تركيا، ويعد الصراع الكردي المستمر بين الدولة التركية وحزب العمال الكردستاني من بين أبرز القضايا المؤثرة في السياسية التركية[4].ويتركز معظمهم في الأجزاء الجنوبية الشرقية من البلاد وهم بذلك يتواصلون جغرافياً مع الاكراد في بقية أجزاء كردستان وذلك على الرغم من العوائق السياسية التي تحولدون هذا التواصل،كما تشكل المناطق الكردية اهمية في المسار الجغرافي لخط الانابيب (باكو_ جيهان)[5].

ومن الناحية الجغرافية، تشكل مساحة كردستان في تركيا نحو ربع المساحة الاجمالية لتركيا، ويتوزع اكراد تركيا في ثلاثة عشر ولاية في جنوب شرق الاناضول ويعيش نحو مليون كردي في منطقة غرب الاناضول[6].ويتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا ثم في المدن الجنوبية وأهمها: ديار بكر التي تعد من بين أقدم المدن الكردية، وآن، هكارى ، بتليس ودرسيم[7].

تعود جذور المسألة الكردية الى المرحلة التي أعقبت نهاية الحرب العالمية الاولى وانهيار الدولة العثمانية الاولى وفرض معاهدة(سيفر) على تركيا في أب عام ١٩٢٠، التي نصت في مادتها(٦٢ و ٦٣)على منح أكراد تركيا حق الحكم الذاتي، الا ان هذه المعاهدة لم تستمر واستبدلت نتيجة الضغط التركي بمعاهدة (لوزان) عام ١٩٢٣، التي الغت جميع ماورد في معاهدة (سيفر) من نصوص تتعلق بالمطالب الكردية فتحولت القضية الكردية من كونها قضية بحث عن كيان قومي الى كونها مشكلة تؤثر في الوحدة الوطنية واستقرار كل من تركيا ودول الجوار[8].

لقد انتهجت الحكومة التركية سياسات الأهمال المستمرةتجاه المناطق التي يتركز فيها الأكراد في جنوب شرق البلاد خلال الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي مما أسهم في دفع المسألة الكردية الى المزيد من التعقيد، وهو ماأسهم في الوقت نفسه في بروز الايديولوجية اليسارية التي تنامت بشكل كبير في المناطق الكردية خلال السبعينيات والذي تمثل بانتماء العديد من الطلبة الاكراد إلى صفوف تلك الحركات للأستمرار بالنضال ضد الحكومة التركية، فضلاً عن قيام المثقفين الألأ كرد

بإصدار العديد من الكتب والمجلات باللغتين الكردية والتركية والتي عبروا من خلالها عن افكارهم الخاصة بالقضية الكردية[9].

وفي مواجهة تلك السياسات سعى الأكراد الى التعريف بحقائق المسألة الكردية وفي اطار ذلك قام اليساريين الأكرديقيادة عبد الله اوج الآن وبالتعاون مع مجموعة من الشباب الكرد في عام 1973م ، بتأسيس مجموعة كردستانية اطلقعليها تسمية (الجمعية الديمقراطية لطلاب الجامعة)والتي شكلت النواة الحقيقية لانطلاق حزب العمال الكردستاني الذي اعلن تشكيله في عام 1980م[10].وقد تبنى الحزب الافكار (الماركسية_اللينينية) واستراتيجية العمل المسلح ضد الحكومة التركية من اجل اقامة دولة كردستان الكبرىويعد حزب العمال الكردستانيالمنظمة الوحيدة للحركة الثورية للاكراد منذ انقلاب عام في تركيا 1980م [11].وفي اطار هذا التوجه ادى تشكيل حزب العمال الكردستاني الى بداية نشاطه المسلح ضد الدولة التركية، اذ بدأ الحزب منذ عام 1984م،بتنفذعملياته العسكرية ضد الجيش التركي [12].

وفي آذار 1993، أعلن زعيم حزب العمال الكردستاني(عبد الله اوجلان) وقف إطلاق النار من جانب واحد، وغير من هدف الحزب الاستراتيجي والمتمثل باستقلال كردستان تركيا وتشكيل دولة كردية فيها، واعلن عن الدعوة الى إقامة نظام سياسي فيدرالي في تركيا وكرر أوجلان وقف إطلاق النار من جانب واحد سنة 1995 ايضاً، وبادر أثناء تواجده في روما في تشرين الثاني 1998الى تعديل طلبه من إقامة نظام فيدرالي في تركيا الى حكم ذاتي[13].

ونظراً لعدم إقتناع حزب العمال الكردستاني بإجراءات الحكومة التركية السابقة الذكر فإنه استأنف عملياته العسكرية في حزيران 2004، بعد وقف لإطلاق النار استمر زهاء(5) سنوات ومن طرف واحد على اعتبار ان إصلاحات تلك الحكومة لتعزيز حقوق الكرد غير كافية، وظهر تنظيم عسكري كردي جديد أطلق عليه (صقور الحرية) في جنوب شرق تركيا وصفته الحكومة التركية بأنه استمراراً لحزب العمال الكردستاني، وأخذ على عاتقه شن هجومات على الجيش التركي وحراس القرى[14].

ان استئناف الصراع المسلح ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني الذي صعد من عملياته العسكرية داخل تركيا،و تحدياتالمحاولة الانقلابية الفاشلة في تموز/ ٢٠١٦ بقيادة فتح الله غولن ، وتأكيد الحكومة التركية على وجود تعاون بين أنصار فتح الله غولن ومقاتلي حزب العمال الكردستاني في مواجهة الجيش والقواتالأمنية التركية سواء على صعيد الاستخبارات أو غيرها ،فضلا عن تنامي خطر تنظيم الدولة (داعش)، في المناطق الحدودية، وقيامه بتنفيذ العديد من التفجيرات في بعض المدن والبلدات التركية زاد من انشغال تركيا في مواجهة العديد من التحديات الداخلية الأمنية، وترك تداعيات كبيرة على بنية الجيش التركي وأدائه في مواجهة تهديدات حزب العمال الكردستاني [15].

كما ان تفكك الاتحاد السوفيتي، وظهور نزاعات في المناطق التي استقلت عنه، وتفاقم الأزمة الكردية في جنوب شرق تركيا، وكذلك تصاعد عمليات المنظمات الإسلامية، وبروز الأزمة القبرصية، وغيرها من العوامل، كلها أدت إلى ظهور وأيقاظ المخاوف التركية من احتمال تعرض كيانها لتهديدات جديدة، وهو ما دفع تركيا إلى التفكير بصورة دقيقة بالمصلحة الذاتية وحساباتها الأمنية، فضلا عنضرورة التوجه نحو تحقيق الاندماج في الحضارة الغربية [16].

ثانيا: اشكالية المسألة الكردية في تركيا.

تعد المسألة الكردية في تركيا واحدة من المشكلات التاريخية التي رافقت التاريخ المعاصر للدولة التركية الحديثة، واستعصت على الحكومات التي تولت الحكم في تركيا، وذلكبسبب قمع المطالب القومية الكردية بالقوة العسكرية من قبل تلك الحكومات، والذي أفضى إلى تعقيدها وانتفاء إمكانية بناء وحدة وطنية قادرة على استيعاب المسألة الكردية في إطار سعي النظام التركي إلى المحافظة على وحدة تركيا من الناحيتين السياسية والجغرافية[17]. وفي اطار ذلك قامت سياسة تركيا تجاه الأكراد على ثلاثة أسس[18].

1. انكار تام لوجودهم، طبقا للمادة (٨٨) من الدستور التركي لعام ١٩٢٤، فان جميع سكان تركيا هم أتراك مهما كانت دياناهتم أو قومياهتم، لذا تم تسمية الاكراد بأتراك الجبل ومنعهم من التحدث أو التعليم باللغة الكردية.
2. العنف باستخدام الأداة العسكرية.
3. الاتفاق مع كل من العراق وايران وسوريا في اكثر من مناسبة لمواجهة الحركات الكردية.

لقد كان للمسألة الكردية في تركيا دور كبير في اسقاط حكومة (اربكان) وحزب الرفاه خلال التسعينات من القرن الماضي بسبب مواقفه المعتدلة من المسألة وهو مأدى الى ازدياد نفوذ المؤسسة العسكرية التركية التي دفعت ب (اربكان) الى تقديم استقالته في عام 1997، ومن ثم منعه من ممارسة العمل السياسي تحت ضغط المؤسسة العسكرية التي مارست شتى انواع الضغوط على الراي العام التركي وتمكنت من تغيير قناعاته[19].

امامن الناحية الاقتصادية فقد تأثرتصناعة النفط التركيةبشكل كبير بالصراع الدائر في جنوب شرق البلاد حيث تقع اغلب الحقول النفطية لتركيا بالقرب من الحدود مع ايران والعراق وسوريا، وهو مادعا على سبيل المثال شركة (موبيل **Mobil**) النفطية في تشرين الاول من عام 1993م، إلى تعليق اعمالها في

احد الحقول النفطية بعد قيام اعضاء من حزب العمال الكردستاني بمهاجمته و محاولاته المستمرة من اجل تعطيل العمل فيه خلال عام 1992[20]. فضلا عن ذلك فان مرور خط الانابيب(باكو–جيهان) بالقرب من المناطق الكردية يعد عنصر خطر دائم يهدد أمن خط الانابيب وسلامته لاسيما انه يمر في الاراضي التركية ضمن منطقة يشكل الاكراد اكثر من (30%) من سكانها، وقد كانت وماتزال هذه المنطقة جزءاً مهماً من المناطق التي ينشط فيها اعضاء حزب العمال الكردستاني، الامر الذي يجعل من خط الانابيب هدفاً محتملاً في حالة اندلا ع الصراع في أي من هذه المنطقتين[21].

وتتضاعف خطورة هذا الوضع في ضوء مايمتلكه الاكراد من الخبرة الكافية لتدمير خطوط نقل الطاقة، فعلى لاسيما بعد الهجوم الذي نفذه الاكراد في كانون

الثاني 1997م، على خط الانابيب العراقي_التركي الذي ينقل النفط من كركوك، متسببين بخسارة نفطية كبيرة أشارت بعض التقارير اليها بانها قد الحقت اضراراً مادية بتركيا وصلت قيمتها إلى (400)مليار ليرة تركية [22].

ويبدو ان تركياقد تعاملت تركيا مع المسألة الكردية بوصفهاً تمثل تحديا أمنيا ارهابيا على الصعيد الداخلي، وتهديدا خارجيا على الصعيد الاقليمي، مما دفعها للقيام بعملياتأمنية وعسكرية داخل أراضيها مع تنسيقها مع دول الجوار في الوقت نفسه لشن عمليات أمنية وعسكرية متبادلة ضد نشاط الحركات الكردية.

ثالثا: تحولات السياسة التركية تجاه الاكراد.

لقد شهدت المسألة الكردية تعاطفا كبيرا من قبل الرأي العام العالمي،لاسيما بعد حملة النظام العراقي السابق العسكرية ضد الاكراد في شمال العراق في ربيع عام 1991، والهجرة الجماعية لأكراد العراق إلى مناطق تواجد الاكراد في جنوب شرق تركيا وأظهرتركيا بوصفها دولة متعددة القوميات، كما شكل ذلك عاملاً مهماً من عوامل الضغط على الحكومة التركيةوهو ماتجسد في اعتراف رئيس الحكومة التركية الاسبق سليمان ديمريل بالواقع الكردي في تركيافي نهاية العام نفسه[23].

وفي هذا الأطار أعلن رئيس الحكومة الأسبق (سليمان ديمريل) فيعام 1991، اثناء زيارتهلمناطق جنوب شرق تركيا التي يسكنها ابناء القومية الكردية، ان تركيا تعترف بالواقع الكردي على ان لايحول ذلك دون المحافظة على وحدة الأراضي التركية[24].وقد تزامن ذلك مع حدوث بعض التحولالايجابي في سياسة تركيا تجاه الأكراد، والذي تمثل خلال عهد الرئيس (توركت أوزال)الذي تمثل بالتحول من سياسة الانكار الرسمي للاكراد إلى الاقرار بوجود الشعب الكردي في تركيا والعمل على تهيئة المناخ السياسي لتفعيل فكرة الاتحاد الفيدرالي التركي–الكردي، وإلغاء بعض القوانين التي تمنع التحدث والكتابة والنشر باللغة الكردية[25].

ويبدو ان المسألة الكردية اصبحت احدى المشكلات القومية في المنطقة والتييمكن ان توظف في اطار لعبة التنافس الدولي على انابيب نقل النفط من بحر

قزوين التي شكلت عاملاً من العوامل التي يؤمل لها مستقبلاً ان تكون ذات اثر كبير في اثارة تلك الصراعات إذا ما لم يتم حفظ التوازن الهش للقوى في لعبة خطوط الانابيب،الامر الذي دفع العديد من الشركات النفطية إلى التأكيد على ان المسألة الكردية تمثل خطراً أساسياً جوهرياً لابد من اخذه بنظر الاعتبار عند التخطيط لانشاء خطوط انابيب نقل الطاقة، بسبب القدرة التي يملكها اعضاء حزب العمال الكردستاني على تدمير هذه الأنابيب.

وقد أكد السيد جنكيز تشاندار الخبير في الشؤون الكردية ان الغرب قد وضع نصب عينيه استراتيجية جديدة للقرن الحادي والعشرين تهدف إلى تأمين الاستقرار في المنطقة وان تكون القضية الكردية في تركيا في اولويات تلك الاستراتيجية لعلاقتها بتحقيق الاستقرار المنشود من جهة ولجعل تركيا محطة كبرى لتزويد العالم ببترول وغاز منطقة بحر قزوين والعراق من جهة أخرى[26].

ان الرؤية التركية للمسألة الكردية تنطلق من أن رغبة الأكراد في إقامة دولة كردية يتنافى مع (مبدأ اتاتورك) الذي يؤكدعلى ضرورة الحفاظ على وحدة الوطن التركي، ويعد هذا المبدأ أمانة وضعها (اتاتورك) مؤسس الدولة التركية الحديثة في اعناق الشعب التركي[27].وفي اطار هذه الرؤية تحظى المسالة الكردية باهتمام خاص في السياسات الأمنية والدفاعية التركية التي تاسست على المبادئ الآتية[28].

1. حماية الدولة والمحافظة على استقلالها وسلامة اراضيها .
2. اتخاذ التدابير اللازمة لمنع او ضبط النزاعات والصراعات الداخلية واعمال العنف الداخلية والمعارضة المسلحة للدولة.
3. احتواء مصادر التهديد الداخلية في بعده الايديولوجي (اليساري) او بعدها القومي (الحركة الكردية) او الديني (الراديكالية الاسلامية).
4. احتواء الأبعاد الخارجية للمسالة الكردية.

في اطار سياسة الانفتاح على الأكراد والأبتعاد عن سياسات الأنكار بادرت الحكومة التركية في عام 2009، الى بعض الأصلاحات مثل استخدام اللغة التركية في البرامج

التلفزيونية والاذاعية واعادة الأسماء الكردية للقرى وانشاء معاهد للغة الكردية في الجامعات واصدار قرارات العفو عن مقاتلي حزب العمال الكردستاني[29].

المحور الثاني:الأبعاد الدولية للمسألة الكردية.

تعد المسألة الكردية في تركيا أحد المتغيرات المؤثرة في علاقات تركيا الدولية بوصفها أحد أبرز قضايا التوتر مع العديد من القوى الدولية.

أولا: تركيا والولايات المتحدة.

في اطار العلاقات التركية_الامريكيةسعت تركيا الى توظيف احداث 11/ ايلول 2001، لتوضيح مواقفها اتجاه الارهابوهذا ما أكده رئيس الوزراء التركي الأسبق (بولنت اجاويد) في 17 ايلول 2001، عندما اشار الى ان تركيا ستحارب الارهاب الى جانب الولايات المتحدة الامريكية لقمع تلك الظاهرةفي اشارة الى حزب العمال الكردستاني بوصفه منظمة ارهابية لتسهيل عملية القضاء على حزب العمال الكردستاني في تركيا عبر تصنيفه كمجموعة ارهابية.[30].

وبالرغم من ذلك كانت المسالة الكردية حاضرة في توجهات السياسة الخارجية التركية، وقد تمثل ذلك في موقف تركيا من الحرب الامريكية على العراق في عام ، 2003 والذي تمثل بعدم السماح للقوات الامريكية باستخدام اراضيها لشن الحرب على العراق، وكان أحد أسباب هذا الرفض و خلافها مع الولاياتالمتحدة الأمريكية،هو مخاوف تركياً من الخسارة الاقتصادية على غرارما حصل في حرب عاصفة الصحراء عام 1991، عندما خسرتتركيا ما يقدر من (100_40) مليار دولار على مدار السنوات العشر في التسعينات من القرن الماضي[31].فضلا عن مخاوف تركيا من احتمالات ان تؤدي الحرب الامريكية على العراق عام 2003،الى تفكك العراق الذي من شأنه أن يؤدي إلى إنشاء دولة كردية في شمال العراق وتعزيز المساعي من أجل الاستقلال أيضا بين اكراد تركيا وكان هذا الرفض أحد أسباب خلافها مع الولايات المتحدة الأمريكية[32].

لقد شكلت المسألة الكردية وطبيعة تعامل الحكومة التركية معها أحدى المسائل المهمة في العلاقات التركية_الامريكية وفي هذا الأطاروجه (رجب طيب اردوغان) انتقادات شديدة الى سياسات الولايات المتحدة الامريكية تجاه الجماعات الكردية المسلحة التي تحارب الحكومة المركزية،اذ أكد اردوغان في 30 أيلول 2004، ان الحكومة التركيةلن يستمر صبرها طويلا وهي تشاهد امريكا تستمر في تحاشي اتخاذ موقف عسكري ضد مقاتلي حزب العمال الكردستاني في تركيا و في شمال العراق، وأكد ان هذه الملاحظات تم نقلها الى مستشارة الامن القومي الامريكي الاسبق (كوندليزا رايس) التي اكدت للحكومة التركية بان الولايات المتحدة تسعى لاحتواء حزب العمال الكردستاني عن طريق وسائل غير عسكرية [33].

كما شهدت العلاقات التركية_الامريكية فتوراً ملحوظاً اثر تجاهل الإدارة الأمريكية لاقتراحات ومخاوف تركيا حيال الأزمة السورية والانفتاح الامريكي عبر التنسيق مع قوى المعارضة الكردية المناوئة لتركيا ومشاركة القوات الأمريكية في القتال إلى جانب قوات سوريا الديمقراطية الكردية، وتمكين القوات الكردية من طرد تنظيم الدولة (داعش) من عدة مناطق وفرض سيطرتها عليها، والتي تسعى لإقامة كيان كردي مستقل شمال سوريا على الحدود مع تركيا، وهو ما ترى فيه تركيا تهديداً مباشراً لأمنها القوميوتشجيعاً أمريكيا ومساندة للأكراد الانفصاليينفي تحقيق هدفهم.[34],

فضلا عن الدعم الامريكي لمقاتلي تنظيم (وحدات حماية الشعب الكردية)الذراع المسلحة لمنظمة حزب العمال الكردستاني في سوريا والذين تعدهم تركيا قوة معادية لها،و مخاوف تركيا من احتمالات تمكن الأكراد في سوريا من إقامة حزام جغرافي لهم يربط منطقة عفرين في شمال حلب، بمناطق سيطرتهم في شمال شرقي سوريا على طول الشريط الحدودي مع تركيا[35].

ثانيا: تركيا و روسيا الأتحادية.

في اطار التنافس الروسي التركي سعت وسيا الى أستثمارالورقة الكردية،اذ تم عقد مؤتمر في موسكو بتاريخ 22 شباط 1994م، برعاية رسمية من وزارة شؤون القوميات

وبحضور الوزير الروسي لشؤون القوميات ونائبه وهيئات تابعة لحزب العمال الكردستاني،وقد شهد المؤتمر رفع العلمان الروسي والكردي في قاعة المؤتمر، والذي دعا في بيانه الختامي إلى ضرورة اقامة روسيا لعلاقات رسمية مع الحركة الكردية على اساس تطابق المصالح معها[36].

وطبقا لهذه الرؤية الروسية:أكد (فيكتور اوستينوف) رئيس لجنة الجيوبولتيك في مجلس الدوما الروسي إلى ضرورة تعاون الروس مع الأكراد عبر منظمة حزب العمال الكردستاني لخلق دولة كردية في جنوب شرق تركيا كأداة لاحباط الأهداف المتعلقة بخط أنابيب باكو–جيهان التركي[37].

لقد أدركت تركيا انالتدخل العسكريالروسي في سوريايرتبط باهداف سياسية تتمثل في تكريس الوجود الروسي طويل المدى في جنوبها، مما يؤدي الى عزل تركيا عن العالم العربي، و يمنع تواصلها مع دول الخليج العربية، وينهي دورها في المنطقة، و يدعم أمكانية قيام كيان كردي مستقل بجوارها،فضلا عن ادراك تركيا أن هذا التدخل جاء بعد أن بدأت تتبلور خطط تنفيذ المنطقة الآمنة، وتوجه روسيا إلى منع تحقيق أفضلية تركية في سوريا، والعمل على تأسيس قاعدة جوية روسية جديدة في ريف اللاذقية مجهزة وقابلة للتوسع لتصبح ربما قاعدة متقدمة دائمة ومشرفة على سوريا وتركيا وشرق المتوسط[38].

في اطار هذه الرؤية شهدت العلاقات التركية_ الروسية توترا كبيرابعد العمليات العسكرية الروسية في سوريا وتحديدا في ريف اللاذقية واستهداف جبل التركمان لما تمثله تلك المناطق من قيمةرمزية وقومية وتاريخية لتركيا، ودفع بتركيا الى الرد عبرإسقاط المقاتلة الروسية في 24 تشرين الثاني 2015،والذي أظهر بوضوح حجم التغير الذي يجري في السياسة الخارجية التركية إقليميا[39].وقد ادى اسقاط الطائرة الروسية الى توتر العلاقات بين البلدين على المستويات الاقتصادية والسياسية والأمنية، وقد انعكس ذلكعلى العلاقات الاقتصادية التركية مع روسيا، حيث تراجع حجم التبادل التجاري بشكل كبير بين البلدين من (٣٢،٢) مليار دولار في عام ٢٠١٢ إلى (٢٣،٩٩) مليار دولار في عام ٢٠١٥[40].

ثالثا: تركيا و اليونان.

في اطار العداء التاريخي بين البلدين تمثل اليونان احد التحديات الخارجية امام انضمام تركياالى الاتحاد الأوربي، اذ تعارض اليونان أن تكون تركياعضوا في الاتحاد الأوربي، لكون انضمام تركيا الى الاتحاد الأوربي سوف يخل بموازين القوى لصالح تركيالكونها قوة كبيرة تفوق اليونان من ناحية التأثير السياسي المستقبلي وبسبب بسبب الحجم السكاني الكبير الذي تملكه وحجم التصويت التي ستحصل عليه داخل الاتحاد ، فضلا عن النمو الاقتصادي المتصاعد لتركيا وقدراتها العسكرية[41].

على صعيد العلاقات التركية_اليونانية لاتزال اليونان التي تدعم إقامة دولة مستقلة للاكراد في تركيا،كما سمحت لحزب العمال الكردستاني وجبهة التحرير الوطني المتفرعة منه والمعروف باسم(ERNK) في استخدام اراضيها للانطلاق لشن هجمات ضد اهداف تركية، فضلا عن السماحلهذه الجبهة برفع العلم الكردي الخاص بها في مقرها في أثينا ولايزالالعديد من الاكراد يغادرون اليونان متجهين الى جنوب شرق الاناضول [42].كما تقوم اليونان بتقديم الدعم الى الحركة الكردية عن طريق التعاون مع منظمات حقوق الانسان العالمية والاوربية عن طريق تقديم المعلومات والوثائق حول عن الانتهاكات التركية ضد الاكراد في جنوب شرق تركيا، وكذلك تشكيل لجان التعاون اليونانية– الكردية المشتركة[43].

رابعا: تركيا والاتحاد الأوربي.

ان عدم وجود حل للمسالة الكردية في تركيا شكل احد الموانع امام انضمام الحكومة التركية الى السوق الاوربية المشتركة[44]. ومن اسباب عدم انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي هي وجهة النظر الانسانية المتمثلة في انتهاك حقوق الشعب الكردي، فضلا عن المشاكل التي تخلقها المسألة الكردية على دول الاتحاد الاوربي المتمثلة بتزايد الهجرة غير الشرعية تجاه دول الاتحاد وقيام بعض الاكراد باعمال عنف ضد سفارات تركيا واسرائيل في تلك الدول، وهو ماثار مخاوف أمنية لدى دول الاتحاد[45]. وهو ماجعل اصلاح المسألة الكردية يمثل احدى الدعامات الاساسية

في مسار تركيا نحو الانضمام الى الاتحاد الاوربي،وبهذا الصدد قال كونترفيرجن (verheugen Gunther) المفوض الأوربي المسؤول عن التوسع في ضم الدولفي احدى زياراته الى تركيا بان المسألة الكردية ستكون جزء بالغ الأهمية من وثيقة موافقه الشراكة ولتحديد الخطوات الضرورية لدخول تركيا في الاتحاد الاوربي. (46).

في اطار السعي للانضمام الى الأتحاد الأوربي، قدمت تركيا طلبا رسميا لنيل العضوية الكاملة في الجماعة الأوروبية في 14/2/1987، وبعد دراسة هذا الطلب اصدرت المفوضية الاوروبية في 18 /ايلول 1989 توصيتها للمجلس بأنه من غير المفيد فتح مفاوضات الانضمام امام تركيا بشكل فوري لأنها تعاني مشاكل اقتصادية وسياسية"(47).

وبالرغم من انقمة هلسنكي التي عقدت في كانون الأول 1999،قد منحت تركيا وضع العضو المرشح للانضمام إلى الاتحاد الاوربي ومثلت بداية مرحلة جديدة في مسار انضمام تركيا الى الاتحاد الاوربي،الا ان اللجنة الأوروبية أصدرت بعدها تقارير سنوية تنتقد بعض الإجراءات التركية في مجال حقوق الإنسان، وطالبت تركيا بتبني وثيقة خاصة بالإصلاحات تتضمن التمكين القانوني لحريات التعبير وتأسيس الروابط والأحزابواتخاذ الإجراءات القانونية والعملية لمنع التعذيب في السجون،وإلغاء عقوبة الإعدام،والغاء حظر استخدام اللغات غير التركية في الإذاعة والتلفزيون والمدارس ودعم الحقوق الثقافية للأكراد وإدانة تنفيذ حكم الإعدام في تركيا(48).

وقد اصدرت المفوضية الاوروبية عام 2006، قرارا بوقف المفاوضات مع تركيا بشكل جزئي، وقد شكلت القضية الكردية والقضية الارمنية،فضلا عن رفض تركيا فتح موانئها ومطاراتها للسفن والطائرات القبرصية، وعدم اعترافها بعضوية قبرص في الاتحاد الاوروبي احد اسباب عرقلة سير المفاوضات بين تركيا والمفوضية الاوربية .(49)

وتواجه تركيا انتقادات عديدة من قبل الاتحاد الأوروبي تتعلق بالحقوق السياسية والثقافية للاكراد الذين يتمركزون في شرق وجنوب البلاد بسببمعاناة تلكالمناطق

من التهميش والتخلف، وهو مادفع تركيا الى تنفيذ الشروط الأوروبية المتعلقة بمسألة الاكراد، عن طريق سياسة حزب العدالة والتنمية، اذ تم الاعتراف بهم والسماح لهم باستخدام رموزهم الثقافية في مجالات اللغة والتعليم، والاحتفال بأعيادهم القومية، وكذلك ادخال اللغة الكردية في الاذاعة والتلفزيون، كما سمحت لهم بالمشاركة السياسية وقد وصل عدد النواب الأكراد في البرلمان التركي الى (23) نائب في انتخابات 2007، وعلى الرغم من ان هناك العديد من الاصلاحات التي قامت بها تركيا بشأن حقوق الانسان والديمقراطية، الا ان الاتحاد الاوروبي يرى ان تركيا لم تحقق المعايير التي تؤهلها لان تلتحق بالركب الاوروبي[50].

المحور الثالث/الأبعاد الاقليمية للمسألة الكردية.

تعد المسالة الكردية احدأهم واقوى المتغيرات المؤثرة في السياسة التركية، اذ يمثل الاكراد احد المكونات السياسية الكبيرة في الشرق الاوسط ويقطنون في مساحة كبيرة من الاراضي التركية وتضم تركيا نصف اكراد العالم، وبالتالي لدى تركيا دور كبير في رسم مستقبل الاكراد في الدول المجاورة لايمكن تجاهلة نظرا لمقومات التي تمتلكها من موقع استراتيجي ودور فاعل في السياسة الاقليمية والدولية[51].

ان المسالة الكردية في تركيا ترتبط باهتمام العديد من الأطراف الأقليمية الفاعلة في المنطقة، كما تعد المسألة الكردية من القضايا المهمة في اطار المصالح التركية وعلاقاتها مع دول الجوار، وتكمن مصلحة تركيا في منع اقامة دولة كردية مستقلة، وكذلك عدم السماح باقامة قواعد للحركة الكردية الانفصالية في أراضيالدولالعربية الأخرى[52].

أولا: العراق و اكراد تركيا.

ان تركيا التي تضم أضخم مجموعة من الأكراد المقيمين في المنطقة لديها مخاوف من تأثير الأكراد العراقيين المتمردين على اكراد تركيا. لاسيما وان انعدام الاستقرار في العراق إبان الحرب العراقية الإيرانية ثم عقب حرب الخليج وفترة العقوبات التي فرضتها الأمم المتحدة، قد أتاح لحزب العمال الكردستاني استخدام

أراضي الشمال كمنطلق لشن غارات داخل تركيا وكملاذ من الهجمات التركيةالمضادة. وهو مادفعتركيا في أواخر الثمانينات والتسعينات من القرن الماضي الى التعاون مع العراق لشن غارات عبر الحدود بهدف القضاء على القواعد الخلفية لحزب العمال الكردستاني[53].

لقد شكلت مسألة تواجد عناصرحزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية أحد العوائق الرئيسة في تطور العلاقات العراقية_التركية، لاسيما بعد الأحتلال الامريكي للعراق، اذ أخذت مخاوف تركيا بالتزايد من نشاط ذلك الحزب، حيث شكل تواجد خمسة الآف عنصر من مقاتلي حزب العمال الكردستاني في شمال العراق واحداً من عوامل إهتمام تركيا بالحرب الاميركية على العراق[54].

في اطار السياسة التركية الساعية الى منع اقامة الدولة الكردية المستقلة، ومنع اقامة قواعد للحركة الكردية الانفصالية في أراضي الدول المجاورة الأخرى[55].تبنت الحكومات التركية المتعاقبة على الحكم في تركيا خيارات التعامل الامني والعسكري مع المسالة الكردية داخل تركيا وفي دول جوارها الجغرافي اذ لم تتردد الحكومة التركية عن شن عمليات عسكرية داخل حدودها ومطاردة عناصر حزب العمال الكردستاني في شمال العراق[56]. وفي هذا الاطار قامت تركيا بشن عمليات عسكرية واسعة النطاق ضد اعضاء حزب العمال الكردستاني في الاراضي العراقية بتاريخ اذار من عام 1995م[57].فقد اخترق الحدود العراقية قرابة (35) الف جندي في عملية برية وجوية وصلت إلى عمق (200) كم مستخدمة فيها الدبابات وطائرات الهليكوبتر، فضلاً عن الطائرات المقاتلة من طراز (F16) [58].

ان انهيار النظام العراقي السابق قد ادى الى إعادة توزيع موازين القوى الإقليمية عموما وبين إيران وتركيا خصوصا، إذ إن انهيار النظام العراقي السابق، وهيمنة الاحزاب السياسية الشيعية على الحكومة والبرلمان العراقيين، وكذلك ظهور دور الأكراد فيشمال العراق والسلطة المركزية في بغداد، أدت بمجملها إلى تزايد النفوذ الإيراني في العراق وبروز تهديدات جديدة للأمن القومي التركي[59].

لقد أتيح للأكراد في العراق بعد عام ٢٠٠٣، فرصة سياسية تاريخية لإنماء الوعي القومي الكردي، بسبب انشغال المحيط الإقليمي بحدث الاحتلال الأمريكي للعراق، وعدم الرغبة في المواجهة مع الولايات المتحدة مباشرة، وهو ما مكنالأكراد من تاسيس إقليم قومي لهم بصيغة سياسية عراقية رسمية ثبّتت في الدستور العراقي الدائم. لتكون تجربة كردستان العراق تجربة أنموذجية يمكن عن طريقها أن تؤثرعلى وعي كل الأكراد في دول الجوار وفي صياغة خياراتهم، سواء باتجاه إنماء الوعي القومي أو الضغط على دولهم من أجل إعادة صياغة هويتها الوطنية ، ليكون الأكراد فيها أكثر اندماجا بالأنظمة السياسية فيها[60]. لاسيما بعد ظهور مشاريع تهدف إلى تقسيم العراق إلى ثلاث فيدراليات سنية وشيعة وكردية اثارت مخاوف تركيا التي تخشى من قيام دولة كردية غنية بالنفط في شمال العراق، ومدعومة أيضا من حزب العمال الكردستاني، لكونه سيؤدي حتماً إلى قيام ثورة داخل الولايات الكردية في تركيا للمطالبة بالاستقلال[61].

وبهدف تحجيم نشاط حزب العمال توصلت تركيا الى اتفاق مع السلطات العراقية أثناء زيارة رئيس الوزراء العراقي السابق نوري المالكي الى تركيا في أب ٢٠٠٧، بخصوص مكافحة الارهاب ومعانه كانت هنالك نقاط خلاف عدة بين الطرفين الا ان الاتفاق اسهم في مساعدة تركيا في صراعها ضد حزب العمال الكردستاني[62] .كما شهد عام ٢٠٠٨، تطوراً نوعيا، اذ قامت القوات التركية البرية للمرة الاولى منذ الاحتلال الامريكي للعراق بهجوم بري واسع على مواقع حزب العمال الكردستاني في جبال قنديل في ٢٣ شباط ٢٠٠٨[63].

ونتيجة للضغوط التركية لوضع حد لمسألة حزب العمال الكردستاني تم تأليف لجنة ثلاثية(عراقية–تركية–أمريكية) حول غلق ملف حزب العمال الكردستاني، وقد أتفق البلدين على تفعيل دور اللجنة الثلاثية ميدانيا عبر تبادل المعلومات الاستخبارية وقطع التموين والدعم لمقاتلي حزب العمال من القرى العراقية[64].

ثانيا:ايران و اكراد تركيا.

على صعيد العلاقات التركية_ الايرانية أدت الاطاحة بشاه ايران عام 1979، الى اثارة مخاوف تركيا من احتمال تدهور الأوضاع في ايران وأمكانيةقيام دولة كردية مستقلة وهو ماسوف يترك تداعيات خطيرة تتمثل بدفعأكراد تركيا إلى المطالبة بالمثل، لذلك شكلت المسألة الكردية وقضية حزب العمال الكردستاني أحدى القضايا المؤثرة في مسار العلاقات التركية الايرانية واتجاهاتها، وقد عبرت تركيا عن الشكوى المستمرة من الدور الايراني متهمةً إياها بإيواء اعضاء حزب العمال الكردستاني[65]. وتتهم تركيا ايران باقامة معسكرات لايواء مقاتلي حزب العمال الكردستاني على الحدود، وان بعض هجمات حزب العمال جرى تخطيطها من قبل ضباط ايرانيين، فضلا عن استمرار تسريب عناصر حزب العمال من ايرانالى تركيا[66].

وتتهم المصادر التركية النظام الايرانيبدعمه للأحزاب الممثلة عن الحركات الدينية والأنفصالية في تركيا وتقديم الدعم الى (حزب الله) الكردي وهي من المنظمات الكردية المسلحة التي اعتقل مجموعة من افرادها لدى تسللهم إلى تركيا قادمين من ايران، فضلاً عن اتهام تركيا لإيران بأنها تنظم في معسكرات التدريب الواقعة في مدن (اصفهان وتبريز وطهران)أكثر من ثلاثة الاف تركي معظمهم من الاكراد لتلقي التدريب العسكري هناك، كما كشفت الحكومة التركية عن قيام ايران بفتح معسكرات خاصة امام مجموعة من اعضاء حزب العمال الكردستاني والسماح له باستخدام اراضيها للتسلل إلى تركيا[67].

وقد صرح في هذا الأطار وزير الداخلية التركي السابق عصمت سيزجين بأن جماعة (حزب الله) الموالية لايران بالتعاون مع عناصر حزب العمال الكردستاني تستهدف تدمير تركيا وانها تشترك في عمليات مسلحة في جنوب شرقي البلاد ،فضلا عن اتهام ايرانبالتخطيط للعمليات المسلحة لهذا الحزبفي تركيا وبتوجيه مباشر من ايران[68].

كما اسهمت الازمة السورية في توتر العلاقات بين تركيا وايران على خلفية تطور الاوضاع فيها، اذ تبنت ايران دعم النظام السوري بقيادة بشار الاسد سياسيا واقتصاديا وعسكريا، فيما فضلت تركيا الانضمام الى المحور المضاد لبقاء النظام السوري[69].وهو مادفع تركيا الى اداء دور فاعل في الازمةالسورية بسبب جوار سوريا مع الحدود التركية ووجود اعداد من الأكراد السوريين الذين يمكن ان يتعاونوا مع أكراد تركيا وهو مايعني خلق مشكلة جديدة من شانها أن تهدد الأمن القومي التركي[70] .

ثالثا: سوريا واكراد تركيا.

تمتلك تركيا اطول حدود برية مشتركة مع سوريا وتمثل سوريا موقع البوابة المفتوحة على جنوب تركيا كما تعد سوريا المعبر الرئيس الطبيعي لتركيا ولموارد الاناضول الهائلة الى النطاقات الجنوبية في سوريا ومابعدها سواء في خط (سوريا_ لبنان_ فلسطين_ الأردن) أو في خط (سوريا_الاردن_السعودية دول الخليج العربي) [71]. وتعد المسالة الكردية احد قضايا التوتر في العلاقات التركية السورية وذلك على خلفية الاتهامات التركية المستمرة لسوريا بايواء عناصر حزب العمال الكردستاني وتقديم المساندة والدعم لنشاطات هذا الحزب ضد تركيا[72].

وتتهم تركيا السلطات السورية بتوفير ملجأ لمسؤولين في حزب العمال الكردستاني، وبانهاتتولى تدريب مقاتلي الحزب في المعسكرات السورية وتسهيل عمليات تسسلل عناصر الحزب الى داخل الاراضي التركية والعراقية انطلاقا من الاراضي السورية،وتزويد السلطات السورية لعناصر الحزب بجوازات سفر وبطاقات هوية لتسهيل تنقلاتهم في اوربا والمنطقة[73].

وعلى صعيد توازن القوى الاقليمي فان بقاء النظام السوري الحالي مدعوما من ايران سيزيد من نفوذ ايران الاقليمي وسيوفر امكانية عزل تركيا عن المنطقة العربية عبر الخط الفاصل الايراني _ العراقي _ السوري، وسيكون ذلك تحولا غير مسبوق في تاريخ

تركيا لصالح النفوذ الايراني وهو ماسيؤدي الى خلل كبير في ميزان القوى الاقليمي وفي الشرق الاوسط بأكمله[74].

لذا سعت تركيا الى اداء دور فاعل في مجريات الثورات العربية يتوافق معطموحاتها لاستعادة (زعامتها العثمانية) في الشرق الأوسط وآسيا الوسطى ودول البلقان، بإقامة كومنولث عثماني تكون تركيا الدولة الوحيدة القادرة على قيادته لتمتعها بميزة الهوية المركبة، الآسيوية والشرق أوسطية والبلقانية من خلال تسويق نموذجها (العثمانية الجديدة) [75]. وترجع أسباب هذا الموقف الى أنّ تركيا تواجه عدداً من التحديات المباشرة والمتمثلة بشكل أساسي بالآتي[76].

1- محاولتها منع توسع رقعة الفراغ السياسي للسلطة في سورية ، مما قد يشجع الأكراد على الانفصال وإقامة دولة كردية تمتد حدودها الى الداخل التركي .
2- محاولتها مجابهة النفوذ الإيراني وتوسيع منطقة نفوذها في العالم العربي .
3- رغبتها بأن ينظر لها كدولة تقود المنطقة .

وقد بدأت الإدارة العسكرية التركية في تصعيد مواقفها العدائية ازاء سوريا، وفي في هذا المجال أعلنت تركيا في تشرين الاول من عام 1998م، على لسان مسؤوليها السياسيين وقادتها العسكريين عن نفاذ صبرها حيال الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، يتبعها بعد ذلك بأسبوع صدور البيان العسكري الشهير في اجتماع مجلس الامن القومي التركي والذي أكد فيه أن مرحلة الجهود السلمية في العلاقات مع سوريا قد انتهت وحان الوقت للانتقال إلى مستوى آخر من العمل باعتماد الضغط العسكري عن طريق التهديد وحشد القوات العسكرية[77].

ان مجريات الحرب ضد تنظيم داعش، وتطورات الأوضاع في سوريا سمحا بتنامي قوة التشكيلات الكردية المسلحة مثل وحدات حماية الشعب المرتبطة بحزب العمال الكردستاني الذي يحارب الدولة التركية منذ عقود، لاسيما بعد تمكن الاكراد للمرة الأولى من توحيد المناطق المنفصلة في قوباين والحسكة بماينح الأكرد السوريين كيانا جغرافيا موحدا[78].

ازاء تلك التطورات دعت تركيا الى اقامة منطقة عازلة آمنة داخل الأراضي السورية بهدف مواجهة تنظيم داعش، والتصدي لحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي في شمال سوريا، لما له من روابط بحزب العمال الكردستاني بوصفه يمثل تهديدا أيضا لأمنها ووحدة أراضيها. و طالبت حلفائها بعدم تقديم الدعم والتسليح لهلاسيما بعد أن حققت قوات الحماية الشعبية بدعم من قوات التحالف جويا تقدما ضد تنظيم داعش على الحدود التركية_ السورية ، و اعتبرتالحكومة التركية أن عدم استجابة أي من أعضاء الناتو لمخاوف تركيا بشأن حزب الاتحاد الديمقراطي، هو إنذار يتطلب من الأتراك الاتحاد لمنع مشروع التقسيم في جنوب شرق البلاد[79].

أن الأزمة السورية أتاحتفرصا وخيارات جديدة أمام المسألة الكردية في سوريا فقد عملت أحداث ٢٠١١، على تفكيك وإعادة تركيب الحركة الكردية في سوريا، واسهمت في توحيد انقسامات المعارضة الكردية وانضمام القوى الكردية إلى الائتلاف الوطني لقوى الثورة والمعارضة في أيلول/ ٢٠١٣، تحت ضغط الولايات المتحدة والسعودية، وقد أعلن حزب الاتحاد الديمقراطي الجناح السياسي السوري الرديف لحزب العمال الكردستانيالذي انضم إلى (هيئة التنسيق الوطنية) منذ تأسيسها في أيار عام ٢٠١١، عن إدارة المناطق الكردية في سوريا ذاتيا في ٢١ كانون الثانيعام ٢٠١٤، ثم اعلن في اذار/2016 عن اقامة الفيدالية في شمال سوريا[80].

كما ان محاولة النظام السوري التقارب معحزب الاتحاد الديمقراطي الكردي كورقة ضغط على تركيا ودعم النظام السوري الحالي للاكراد السوريين في تحقيق السيطرة على العديد من المناطق السوية مثل (أفرين، وديرك، والقامشلي، وآمود) أثار مخاوف الحكومة التركية والتي اعلنت بأن الاستقلال الذاتي للاكراد في سوريا يمكن ان يتحقق فقط في حالة اسقاط نظام (بشار الاسد) واقامة نظام ديقراطي في سوريا، وهو مازاد من توتر العلاقات بين البلدين[81]. لاسيما وان ان قيام شكل من أشكال الحكم في منطقة كردية تمتد على طول الحدود السورية التركيةيمثل تهديد للأمن القومي التركيبسبب تخوف تركيا وتجربتها الطويلة في محاربة حزب العمال الكردستاني الذي دعمه نظام(حافظ الأسد) كحزب كردى ماركسي ضد تركيا

واستضاف قادته في سوريا ولبنان وفتح لهم مراكز تدريب عسكرية لشن هجمات إرهابية ضد تركيا منذ (٣٠) عاما[82].

وفي هذا الاطار اصبحت تركيا الدعامة الاساسية للمعارضة السورية، فقد اعلنت رفضهالسياسات النظام السوري، ورحبت وضيفت المجلس الوطني السوري المعارض، وشكلت قاعدة خلفية للجيش السوري الحر، بينما ساندت ودعمت ايران النظام السوري عن طريق امداده بالسلاح والمستشارين العسكريين[83].ويبدو ان تركيا تواجه مشكلة رئيسية تكمن في ان السياسة التركية تواجه حركة مسلحة كرديةترتبط بعلاقات مع كل من روسيا الاتحادية وايران وسوريا وهي دول ترتبط مع بعضها بتحالفات شبه استراتيجية حول العديد من القضايا ذات الأهتمام المشترك التي تتقاطع مع توجهات السياسة التركية، مما يمكن ان يؤدي الى انهاك السياسة التركية في مواجهة هذا التحالف .

رابعا: اسرائيل واكراد تركيا.

على صعيد التعاون الامني بين تركيا واسرائيل أعلنت تركيا في ٢٢ تشرين الأول ١٩٩٧، رسمياانها أقامت منطقة أمنية في شمال العراق وذلك لمنع عناصر حزب العمال الكردستاني من التسلل الى داخل الاراضي التركية،كما أكدت انها أقامت بالتعاون مع إسرائيل والولايات المتحدة الامريكية نظاما أمنيا الكترونيا على الحدود العراقية.الامر الذي أثار الحكومة العراقية التي إعترضت على التدخل التركي في شمال العراقوعملت على تقديم مذكرات عدة للأحتجاج على الموقف التركي[84].

لقد شكل عام 1998م، نقطة تحول مهمة في سياسة تركيا تجاه الأكراد، وقد ارتبط هذا التطوربالتغييرات التي طرأت على قيادة القوات المسلحة والتي تمثلت بوصول قيادات عسكرية متشددة لقيادة القوات المسلحة التركية تؤمن بضرورة تبني الحل العسكري للمسألة الكردية في تركيا حتى النهاية، وقمعنشاطات منظمة حزب العمال الكردستاني والتأكيد على تحديث القوات العسكرية التركية بالتعاون مع اسرائيل، وفي هذا الأتجاه تم عقد اتفاقية استراتيجية معها للاستفادة من خبرتها في

مجال مكافحة نشاطات حزب العمال الكردستاني،فضلاً عن ضرورة التعاون في اطار رؤية اسرائيل لكيفية القضاء على زعيم هذا التنظيم[85].

وفي اطار هذا التعاون الامني التركي_الاسرائيلي شهد عام 1999، تعاونا تركيا_ اسرائليا في المجال الأمني والاستخباري، أثمر عن تمكن أجهزة الأمن التركية بالتعاون مع جهاز الموساد الإسرائيلي من إلقاء القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني (عبد الله أوجلان) في نيروبي في 15 شباط 1999م، ونقله إلى تركيا، كما شهد عام 2000م، أطلاق تركيا وإسرائيل قمر صناعي للتجسس وجمع المعلومات عن ايران وسوريا[86].

الخاتمة:

يتضح مما تقدم ان المسألة الكردية في تركيا لاتزال تمثل احدى القضايا الرئيسة والمؤثرة على توجهات السياستين الداخلية والخارجية التركية،ورغم كل محاولات الحكومات التركيةالمتعاقبة،والعمل على استيعاب الاكراد في المجتمع التركي عبر مؤسساته العسكرية والاقتصادية والسياسية المتعددة، لاتزال المسألة الكردية مستعصية عن الاستيعاب اذ لاتزال الاضطرابات والمواجهات المسلحة تندلع بين الحين والاخر في العديد من المدن التركية منذ قيام دولة تركيا الحديثة وحتى الان.

ان المسألة التركية في تركيا لم تعد شأنا تركيا خالصا بفعل تمددها الى دول الجوار الاقليميو دخول العديد من القوى الدولية والاقليمية على مسار تطور العلاقة بين تركيا والاكراد ومحاولة التاثير فيها واعادة توجية مسار تلك العلاقة بما يخدم مشاريع تلك الاطراف ومصالحها الاستراتيجية في اطار التنافس الدولي والاقليمي التركي مع تلك القوى، لذا ان التحليل لايستبعد استمرار دعم بعض تلك القوى للاكراد كجزء من استراتيجية روسية تسعى الى خلق معارضة كردية وإخضاعها لتوجهاتهم،وحصار تركيا بشريط كردي على حدودها الجنوبية، معاد لها وحليف لتلك القوى ،فضلا عن كونه يمثل عازلا لتركيا عن سوريا والعالم العربي بشكل عام، وهو مايمثل تهديدا خطيرا لتركيا وفق حسابات أمنها القومي بسبب العلاقة العضوية بين فصائل المعارضة الكردية

المسلحة في سوريا وحزب العمال الكردستاني، على اعتبار أن الكيان السياسي القادم سيكون مساحة استراتيجية جديدة له للتدرب والتسلح وإطلاق العمليات المسلحة ضد تركيا، فضلا عن مخاطر رفع سقف مطالب أكراد تركيا وتعقيد افاق الحل معهم.

[1] دهام محمد العزاوي، الاحتلال الأمريكي للعراق وأبعاد الفيدرالية الكردية ، بيروت: الدار العربية للعلوم _ ناشرون، والدوحة: مركز الجزيرة للدراسات، ٢٠٠٩،ص ١٣.

[2] رناخماش، العلاقات التركية_الإسرائيلية وتأثيرها على المنطقة العربية (1996_2009) ، الأردن، مركز دراسات الشرق الأوسط،2010،ص 1,

[3] عقيل محفوظ، تركيا والاكراد كيف تتعامل تركيا مع المسالة الكردية، الدوحة_قطر، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات،2012، ص 9.

[4] K. Kirisci and G.M. Winrow, The Kurdish Question and Turkey, Frank Cass Press, London, 1997, P.102.

[5] رواء زكي يونس، التركيب القومي والديني في تركيا، مجلة دراسات اجتماعية، العدد(5)،بغداد، بيت الحكمة، 2000، ص 86.

[6] حامد محمود عيسى، المشكلة الكردية في الشرق الاوسط، القاهرة ، مكتبة مدبولي، 1992،ص ص 372_373.

[7] أحمد وهبان، اكراد تركيا،دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2003،ص 142.

[8] منى حسين عبيد، العلاقات العراقية_ التركية واثرها في استقرار العراق، مجلة الدراسات الأستراتيجية والدولية، العدد(60)،جامعة بغداد، مركز الدراسات الدولية، 2015،ص 93_94.

[9] ابراهيم الداقوقي، اكراد تركيا،دمشق، دار المدى للثقافة والنشر، 2003، ص 228_232.

[10] يوسف ابراهيم الجهماني، اوج الان (اكراد تركيا)، دار حوارات للطباعة والنشر، دمشق، 1999، ص 71_72.

[11] السيد عوض عثمان، حزب العمال الكردستاني، مجلة السياسة الدولية، العدد(149)، القاهرة،مركز الأهرام للدراسات السياسية و الاستراتيجية،2002، ص 155.

[12] محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا، مجلة شؤون الاوسط، العدد(31)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1994، ص 26.

[13] فالح عبد الجبار، وهشام داود، الإثنية والدولة، الأكراد في العراق وإيران وتركيا، ترجمة: عبد الإله النعيمي، بغداد_ بيروت، معهد الدراسات الاستراتيجية، 2006،ص ص 91_92 .

[14] حنا عزو بهنان، قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية _ التركية 1984_2007،مجلة داسات اقليمية، العدد(12)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الإقليمية،2008، ص 101.

[15] احمد سعيد نوفل، وآخرون،ازمة السياسة الخارجية التركية وانعكاساتها على العلاقات العربية التركية ودور تركيا الاقليمي ، العدد(12) الاردن، مركز داسات الشرق الاوسط، تشرين الثاني 2016، ص 10.

[16] محمد ياسين الغريري، الدور الامريكي في سياسة تركيا حيال الاتحاد الاوروبي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2010، ص 88.

[17] سعد ناجي جواد، دراسات في المسألة القومية الكردية، بيروت، الدار العربية للعلوم _ ناشرون،٢٠٠٥، ص ٤٦.

[18] منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص 94.

[19] حسين مصطفى احمد،المسألة الكردية في الشرق الأوسط، (المشكلة _ النتائج_الحلول(، مجلة السياسية و الدولية، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، العدد(28_29) ، 5201، ص 240,

[20] دياري صالح مجيد، التنافس الدولي على مسارات انابيب نقل النفط من بحر قزوين، دراسة في الجغرافية السياسية، الامارات العبية المتحدة، مركز الامارات للدرسات والبحوث الاستراتيجية،2010، ص 202.

[21] Mark Mansley,The Baku-Tabilisi-Ceyhan Pipeline and BP,London,2003, P.6.

[22] دياري صالح مجيد، مصدر سبق ذكره، ص 203.

[23] محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 37.

[24] محمد نور الدين، موقف تركيا في المسألة الكردية، مجلة شؤون الاوسط، العدد (7)،بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1992، ص 22.

[25] نزار اغري، تعقيدات الجيوسياسية الكردية، مجلة شؤون الاوسط ، العدد(57(،بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية ، 1996، ص 99.

[26] ابراهيم الداقوقي، مصدر سبق ذكره، ص 464.

[27] محمد حرب، الاكراد في تركيا، مجلة السياسة الدولية، العدد (135)، القاهرة، مركز الأهرام للدراسات والاستراتيجية ،1999، ص 124.

[28] عقيل محفوظ،، مصدر سبق ذكره ،ص 21-22.

[29] كرم اوكتم، تركيا الامة الغاصبة، ترجمة: مصطفى مجدي الجمال،القاهرة، مكتب سطور الجديدة للنشر،2011،ص 245.

[30] نوال عبد الجبار سلطان، مصدر سبق ذكره، ص 5.

[31] مويال ميراك، جمال واكيم، السياسة الخارجية التركية تجاه القوى العظمى والبلاد العربية منذ العام 2002، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، 2014، ص 88.

[32] مويال ميراك، جمال واكيم، مصدر سبق ذكره، ص 88.

[33] نوال عبد الجبار سلطان، المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية 1999-2006، مجلة دراسات اقليمية، العدد(7)، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، 2007،ص 5.

[34] احمد سعيد نوفل، وآخرون، مصدر سبق ذكره، ص 17_18.

[35] نذير رضا، الاكراد اخر حلفاء واشنطن في سوريا ، جريدة الشرق الاوسط، العدد(13913)، 31 كانون الاول 2016.

[36] محمد نور الدين، المسألة الكردية في تركيا، مصدر سبق ذكره، ص 43.

[37] H. Barkely and G. Fuller, Turkey's Kurdish Question, New York, 1998, P.178.

[38] عماد يوسف قدورة، مسالة التغيير في السياسة الخارجية التركية،المراجعات والاتجاهات الدوحة _ قطر، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 17.

[39] عماد يوسف قدورة، مصدر سبق ذكره، ص 17.

[40] احمد سعيد نوفل، وآخرون، مصدر سبق ذكره،ص 7.

[41]مصطفى جاسم حسين، تركيا والاتحاد لألأوربي _ بحث في مراحل الانضمام ومحدداته، مجلة الأستاذ، العدد (211)، جامعة بغداد، كلية ابن رشد للعلوم الانسانية،2014، ص 325.

[42] نوال عبد الجبار سلطان، مصدر سبق ذكره،ص 10.

[43]اميرة الطحاوي، التوجهات الخارجية لحزب العمال الكردستاني، مجلة السياسة الدولية، العدد (131) ، القاهرة، مركز الدراسات السياسية و الاستراتيجية، كانون الاول 1998 ، ص 187.

[44] حميد رضا جلائي بور، المشكلة الكردية، ترجمة: محمد علاء الدين منصور،القاهرة، مركز الدراسات الشرقية،2000، ص 72.

[45] مثنى امين قادر، قضايا القوميات واثرها على العلاقات الدولية، القضية الكوردية أنموذجا، العراق، مركز كردستان للدراسات الاستراتيجية،2003،ص 140.

[46] نوال عبد الجبار سلطان، مصدر سبق ذكره، ص 19.

[47] لقمان عمر النعيمي، تركيا والاتحاد الاوروبي دراسة لمسيرة الانضمام، أبو ظبي، مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية،2007،ص 10.

[48] حسين طلال مقلد، تركيا والاتحاد الاوربي بين العضوية والشراكة، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد (1) ، دمشق،2010،ص 338.

[49] محمد ياسين الغريري، مصدر سبق ذكره، 2010، ص 209.

[50] محمد الديب، المشكلة الكردية، مجلة شؤون الشرق الاوسط ، العدد (24)، بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية،2007، ص 27.

[51] ناظم يونس عثمان،الاكراد على طرفي الحدود العربية_التركية، التداعيات السياسية والاجتماعية في: سمير العيطة وآخرون،العرب وتركيا تحديات الحاضر ورهانات المستقبل، بيروت، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2012، ص 180.

[52]طلعت مسلم، مشروع النظام الشرق اوسطي وموقف العرب والاتراك منه وموقعهم فيه،حوار مستقبلي، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1995،ص 399.

[53] هنري ج. باركي، تركيا والعراق أخطاروإمكانات الجوار،ص 3. على الرابط:-

https://www.usip.org/sites/default/files/sr141_arabic.pdf

[54]مصطفى جاسم حسين، الدور الاقليمي التركي للمدة ٢٠٠٢ الى ٢٠١٠، المجلة السياسية والدولية، العدد (20)، الجامعة المستنصرية، كلية العلوم السياسية، ٢٠١٢، ص 160.

[55]طلعت مسلم، مصدر سبق ذكرة،ص 399.

[56] جلال عبد الله معوض، صناعة القرار في تركيا والعلاقات العربية_ التركية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 1998،ص 157.

[57] جنكيز تشاندار، التوغل التركي في العراق، مجلة شؤون الاوسط،العدد (40)،بيروت، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1995، ص 12–13.

[58] يوسف ابراهيم الجهماني، مصدر سبق ذكره، ص 76.

[59] عبد الحميد العيد السلطان، مصدر سبق ذكره ، ص 133.

[60]خضر عباس عطوان، واسراءعلاء الدين نوري، فرضيات صراع الهوية السياسية ومستقبل الديمقراطية في كردستان، مجلة المستقبل العربي، العدد(434)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، نيسان 2015، ص 175.

[61]رنا خماش، مصدر سبق ذكره، ص 162.

[62] مسعود اوزجان، من الابتعاد الى الانخراط :سياسة تركيا تجاه الشرق الاوسط العراق واكراد العراق، ترجمة: ناصر مطلك عبد، جامعة الموصل، مركز الدراسات الاقليمية، العدد(٢)، ٢٠١١، ص9.

[63] أحمد ابراهيم محمود،حال الامة العربية (2008-2009)، أمة خطر، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، 2009، ص 63.

[64] منى حسين عبيد، مصدر سبق ذكره ، ص 105.

[65] وصال نجيب العزاوي و رواء زكي يونس الطويل، العلاقات الاقليمية لتركيا، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، 2002، ص 35.

[66] عبد العظيم محمود حنفي،الشرق الأوسط صراعات ومصالح، المتغير الامريكي والعلاقات التركية الايرانية، القاهرة، دار الكتاب، 2011، ص 37.

[67] وصال نجيب العزاوي، حزب العمال الكردستاني، بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية، 1997، ص 125_126.

[68]وصال نجيب العزاويمصدر سبق ذكره، ص 127.

[69] علي حسين باكير، الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية، مصدر سبق ذكره ، ص 34.

[70]بولنت آراس وآخرون، التحول التركي تجاه المنطقة العربية، الأردن، مركز دراسات الشرق الاوسط ،2012، ص 52.

[71] احمد داود اوغلو، العمق الاستراتيجي، موقع تركيا ودورها في الساحة الدولية،بيروت و الدوحة، 2010، ص 437_439.

[72] يوسف ابراهيم الجهماني، و سالار أوسي،تركيا وسوريا،سلسلة ملفات تركية،دمشق، دار حوران للطباعة والنشر، 1999، ص ص 55–56.

[73] عايدة العلي سري الدين،المسألة الكردية في ملف السياسة الدولية،بيروت،دار الافاق الجديدة،2000، ص 52.

[74] علي حسين باكير، الابعاد الجيوستراتيجية للسياستين الايرانية والتركية حيال سورية، الدوحة، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات،2013، ص 39.

[75]Henri J.Barkey: The Evolution of Turkish Foreign Policy In the Middle East TESEV Foreign Policy Programme ,no.3, Istanbul,July,2012 ,p1.

[76] ريفا بهالا، التحديات أمام تركيا والتفاوض في الشأن السوري،التقرير الجغرافي السياسي،ترجمة: المركز السوري للدراسات والابحاث، انقرة ،المركز السوري للدراسات والأبحاث، 2012، ص 3 .

[77] محمد نور الدين، سياسة حافة الهاوية التركية، مجلة شؤونالاوسط، العدد(76)، بيروت، مركزالدراسات الاستراتيجية ،1998، ص 7_9.

[78]حارث حسن، السياسة الامريكية تجاه تنظيم داعش، مجلة سياسات عربية، العدد(16)،دمشق، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2015، ص 38.

[79] عماد يوسف قدورة ، مصدر سبق ذكره ،ص 15.

[80] حسام عيسى عبد الرحمن،معضلة الأكراد السوريين بين صيرورة الاندماج وأسطورة الانفصال، مجلة المستقبل العربي، العدد(463)، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ايلول 2017، ص ٦٩_70.

[81] فني كنزة، اللاجئون السوريون في تركيا: مابين الازمات القانونية والتحديات الأمنية، مجلة العلوم السياسية والقانون، العدد(4)، المانيا_ برلين، المركز الديمقراطي العربي، أيلول،2017،ص 188.

[82] نضال بيطاري، العلاقات الأمريكية_ التركية في سوريا، معهد واشنطن: على الموقع:http: www.washington institute.org.

[83] عبد الحميد العيد السلطان، قراءة في طبيعة العلاقات الايرانية التركية،مجلة دراسات دولية ، العددان(64_65)، جامعة بغداد، مركز الدراسات الاستراتيجية و الدولية، 2016، ص 135,

[84] منى حسين عبيد،مصدر سبق ذكره ، ص 96.

[85] ابراهيم الداقوقي، مصدر سبق ذكره، ص 458_459.

[86] عوني السبعاوي، تركيا والكيان الصهيوني، ميادين الشراكة الإستراتيجية، مجلة الفكر السياسي، العدد (15)، دمشق، اتحاد الكتاب العرب،2002، ص5.